

Distr.: General
1 October 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

البند ١٠٩

تخطيط البرامج

الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧

الجزء الثاني: الخطة البرنامجية لفترة السنتين

البرنامج ١٠

التجارة والتنمية

ملاحظة: أوصت لجنة البرنامج والتنسيق، في تقريرها المقدم عن دورتها الرابعة والأربعين (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والخمسون، الملحق رقم ١٦ (A/59/16)، الفقرتان ١٧٩ و ١٨٠)، بأن تنظر الجمعية العامة، في دورتها التاسعة والخمسين في الإطار الاستراتيجي المقترح للبرنامج ١٠، التجارة والتنمية، على ضوء التوصيات الصادرة عن الفرقة العاملة التابعة للأونكتاد المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية في دورتها الثانية والأربعين المستأنفة. وأوصت اللجنة أيضا بأن تحيل الجمعية العامة البرنامج ١٠، التجارة والتنمية، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى اللجنة الثانية لاستعراضه واتخاذ إجراءات بشأنه، وتقديمه لاحقا إلى اللجنة الخامسة للنظر فيه ضمن الإطار الاستراتيجي الشامل المقترح للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، تحت البند المعنون "تخطيط البرامج". ويجري إصدار هذه الوثيقة بغية تيسير الاستعراض الذي تجريه الجمعية العامة. وهي تأخذ بعين الاعتبار التوصيات الصادرة عن الفرقة العاملة التابعة للأونكتاد المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية كما أقرها مجلس التجارة والتنمية.

المحتويات

الصفحة	
٣	التوجه العام
٥	البرنامج الفرعي ١ - العولمة والترابط والتنمية
٥	ألف - العولمة والترابط والتنمية
٦	باء - تنمية أفريقيا
٧	البرنامج الفرعي ٢ - الاستثمار والمشاريع والتكنولوجيا
٨	البرنامج الفرعي ٣ - التجارة الدولية
١٠	البرنامج الفرعي ٤ - الهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة وتنمية الموارد البشرية . . .
	البرنامج الفرعي ٥ - الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وما يتصل بذلك من المشاكل والتحديات الخاصة التي تواجهها بلدان المرور العابر النامية
١١	البرنامج الفرعي ٦ - الجوانب التشغيلية لتشجيع التجارة وتنمية الصادرات
١٥	الولايات التشريعية

التوجه العام

١٠-١ يتمثل الهدف الرئيسي لهذا البرنامج الذي ينفذه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومركز التجارة الدولية الأونكتاد/منظمة التجارة العالمية في زيادة فرص التجارة والتنمية للبلدان النامية إلى أقصى حد ومساعدة هذه البلدان على الاندماج في الاقتصاد العالمي على نحو يدعم فرص التنمية التي تتيحها عملية العولمة، والمساعدة، في الوقت نفسه، في تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية في القرن الحادي والعشرين.

١٠-٢ وخلال السنوات الأربع التي مرت منذ انعقاد الدورة العاشرة للأونكتاد، استعين بخطة عمل بانكوك بوصفها مخططاً شاملاً للأونكتاد، وستظل توجه عمله خلال السنوات المقبلة. ولقد شكلت دورة الأونكتاد الحادية عشرة فرصة للوقوف على ما استجد من تطورات وقضايا في مجال التجارة والتنمية منذ الدورة السابقة، والتوصل إلى فهم أفضل لأوجه التفاعل والانسجام بين العمليات والمفاوضات الدولية من جهة، والاستراتيجيات والسياسات الإنمائية التي يجدر بالبلدان النامية أن تنتهجها، من جهة أخرى. وباستطاعة الأونكتاد أن يؤدي دوراً هاماً في المساعدة على توفير ذلك الانسجام.

١٠-٣ وما انفك الأونكتاد يوفر، منذ تأسيسه، منظوراً يتيح النظر عن كثب في التحديات التجارية والإنمائية التي تواجهها البلدان النامية، والبلدان المارة اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وقد شجع، من خلال أعمدته الأساسية الثلاثة، ألا وهي بناء توافق الآراء، والاضطلاع بالبحوث وتحليل السياسات، وتقديم المساعدة التقنية، على فهم العملية الإنمائية والعوامل التي تسهم في حدوث تفاوت في النمو الاقتصادي في البلدان النامية فهماً أفضل. وسيواصل التنسيق والتلاحم بين مجالات العمل الثلاثة هذه وسيتم تعزيزها. كما سيجري تدعيم القدرة المستقلة على التحليل التي يملكها الأونكتاد من أجل ضمان مستوى عالٍ من الجودة في البحث والتحليل اللازمين لمعالجة القضايا الأساسية ذات الأهمية بالنسبة للبلدان النامية. وستدعم نتائج ذلك التحليل الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد في مجالَي بناء التوافق في الآراء والتعاون التقني وستعززها. وستحظى احتياجات أقل البلدان نمواً في كافة مجالات العمل هذه باهتمام خاص. كما ينبغي تعزيز أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد من خلال تنفيذ ومتابعة استراتيجية التعاون التقني التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية في دورته الخمسين.

١٠-٤ ويتوقع من الأونكتاد، بوصفه مركز تنسيق في الأمم المتحدة الذي يتولى المعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية والقضايا المرتبطة بها في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة، أن يقدم إسهامات كبيرة فيما يتعلق بتنفيذ النتائج التي

تمخّضت عنها المؤتمرات العالمية الأخيرة. وسيساهم أيضا في تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية، وفي متابعة الاستعراض الشامل للتقدم المحرز في هذا الصدد الذي سيجري في عام ٢٠٠٥. وسيساهم في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا، وتوافق آراء مونتيري الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة وخطة التنفيذ المعتمدة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وإعلان المبادئ وخطة العمل المعتمدة في المرحلة الأولى من مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، وبرنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار علمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، وبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك نتائج استعراضه الذي سيجري في موريشيوس في عام ٢٠٠٥، وسيتخذ الإجراءات المحددة الواردة فيها. كما ينبغي أن يساهم في مواصلة تنفيذ الأهداف المتفق عليها دوليا الواردة في إعلان الدوحة الوزاري والتي اعتمدت في الاجتماع الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية والقرارات الأخرى ذات الصلة بالموضوع.

١٠-٥ وسيقوم مركز التجارة الدولية بتكملة جهود الهيئتين الأم، وهما الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، بتركيز أنشطته للتعاون التقني على دعم جهود البلدان النامية والبلدان المارة اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، لا سيما قطاعات الأعمال التجارية فيها، لبناء القدرات اللازمة لتحقيق إمكاناتها الكاملة لتنمية الصادرات وتحسين عمليات الاستيراد حتى يتسنى لها أن تنافس في السوق الدولية. ويقدم الدعم لبناء القدرات عن طريق نشر المعلومات، والتدريب، والخدمات الاستشارية. أما الجهات المستفيدة الرئيسية من هذه المساعدة التقنية فهي مؤسسات القطاعين العام والخاص والشبكات المؤسسية التي تقدم خدمات متخصصة في مجال دعم التجارة لقطاعات التصدير في البلدان الشريكة. وأما الجهات الشريكة الرئيسية في هذا التعاون التقني فهي الشبكات الوطنية لمؤسسات دعم التجارة المعنية بالقدرة على المنافسة الدولية لقطاع المشاريع الصغيرة الحجم. وتعطى الأولوية لأفريقيا وأقل البلدان نموا.

١٠-٦ وسيضطلع الأونكتاد بمسؤولية البرامج الفرعية من ١ إلى ٥، بينما سيتولى مركز التجارة الدولية مسؤولية البرنامج الفرعي ٦.

البرنامج الفرعي ١ العمولة والترابط والتنمية

ألف - العمولة والترابط والتنمية

هدف المنظمة: تعزيز وضع سياسات واستراتيجيات اقتصادية على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية تفضي إلى دعم النمو المستدام وإلى الحد من الفقر في البلدان النامية، على أساس سرعة تراكم رأس المال وزيادة المكتسبات من العمولة، في ضوء زيادة الترابط بين الأنظمة التجارية والمالية الدولية والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، والحاجة إلى موازمتها.

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) '١' عدد تصديقات الدول الأعضاء على التوصيات المتعلقة بالسياسات العامة واعترافها بنتائج البحوث	(أ) زيادة فهم خيارات السياسات العامة على الصعيدين الوطني والدولي وآثارها على تسريع خطى النمو وزيادة استقراره والحد من الفقر في البلدان النامية نتيجة لدعوة الأخذ بسياسات معينة
(ب) '١' عدد المؤسسات التي تستخدم نظام إدارة الديون والتحليل المالي	(ب) إحراز تقدم صوب إيجاد حل لمشاكل ديون البلدان النامية بتحسين إدارة الديون وحسب الاقتضاء، تخفيف عبء الديون
'٢' زيادة عدد البلدان التي تحسنت أوضاع ديونها الخارجية أو التي تحصل على التزامات دولية لهذه الغاية	
(ج) عدد الطلبات الواردة من المستخدمين الخارجيين من أجل الحصول على المنشورات الإحصائية والمواد الإعلامية بالصيغتين الإلكترونية والمطبوعة	(ج) تحسين الأسس التجريبية والإحصائية والقاعدة المعلوماتية لاتخاذ القرار على الصعيدين الوطني والدولي بشأن التجارة والسياسات المالية والاقتصادية والاستراتيجيات الإنمائية
(د) عدد ما يتخذ من تدابير السياسات العامة والتدابير التشريعية ومبادرات التعاون الدولي	(د) تهيئة بيئة أفضل في مجال السياسات العامة والبيئة المؤسسية، وتحسين التعاون الدولي من أجل تنمية الاقتصاد الفلسطيني، بتعزيز أنشطة الأونكتاد في هذا المجال عن طريق توفير الموارد الملائمة

الاستراتيجية

١٠-٧ شعبة العمولة واستراتيجيات التنمية مسؤولة عن تنفيذ هذا البرنامج الفرعي. وستركز الشعبة، في عملها، على تحديد الاحتياجات الخاصة والتدابير الناشئة عن الترابط بين

سياسات التجارة والمالية والاستثمار والتكنولوجيا والاقتصاد الكلي من حيث تأثيرها على التنمية؛ والمساهمة في تحقيق فهم أفضل للتوازن بين القواعد والممارسات والعمليات الاقتصادية الدولية، من جهة، والسياسات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية من جهة أخرى؛ ودعم البلدان النامية في جهودها الرامية إلى وضع استراتيجيات إنمائية تتكيف مع تحديات العولمة. وسيتم السعي إلى تحقيق الهدف عن طريق الدعوة للسياسات استناداً إلى ما يلي: (أ) البحوث والتحليلات الجيدة التوقيت والمستقبلية الطابع في مجال سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الإنمائية، فضلاً عن الديون والشؤون المالية، مع أخذ نتائج المؤتمرات الدولية الرئيسية ذات الصلة بعين الاعتبار؛ (ب) صياغة توصيات متعلقة بالسياسات العامة من أجل وضع استراتيجيات إنمائية ملائمة على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية لمواجهة تحديات العولمة؛ (ج) مواصلة بناء توافق الآراء بشأن سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الإنمائية المناسبة للظروف الخاصة في البلدان النامية؛ (د) بناء القدرات دعماً لتلك السياسات، بما في ذلك التدابير المتصلة بالتمويل الخارجي والديون. وسيجري ربط عملية نشر التقارير والوثائق الصادرة في إطار البرنامج الفرعي ربطاً وثيقاً بتوفير الخدمات الاستشارية والتدريب وعقد حلقات العمل على الصعيدين الوطني والدولي؛ والتعاون التقني، خاصة في مجال إدارة الديون؛ وتقديم الخدمات الإحصائية والإعلامية بوصفها أدوات لمقرري السياسات ودعمها لبرنامج عمل الأونكتاد؛ وتقديم مساعدة خاصة للشعب الفلسطيني.

باء - تنمية أفريقيا

هدف المنظمة: تعزيز التنمية الاقتصادية في أفريقيا وإشراك البلدان الأفريقية إشراكاً كاملاً في الاقتصاد العالمي وإدماجها فيه بنجاح.

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) زيادة عدد تصديقات الدول الأفريقية على التوصيات المتعلقة بالسياسات العامة	(أ) توسيع نطاق الخيارات الوطنية والدولية المتاحة في مجال السياسات العامة من أجل تعزيز التنمية الأفريقية في مجالات خبرة الأونكتاد.
(ب) زيادة عدد الطلبات من أجل الحصول على المساعدة دعماً للشراكة الجديدة وغيرها من المبادرات المماثلة	(ب) زيادة الإفادة من الخدمات المقدمة دعماً للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ومختلف المبادرات الحكومية الدولية والمشاركة بين الوكالات في ما يتعلق بأفريقيا

الاستراتيجية

٨-١٠ يدخل تنفيذ هذا البرنامج الفرعي ضمن مسؤولية مكتب المنسق الخاص لأفريقيا في شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية. وسيجري المكتب بحثا تحليليا لتحديد المسائل التي تؤثر على التنمية الاقتصادية في أفريقيا، كما سيضطلع بالدعوة من أجل تشجيع توافق الآراء في المجتمع الإنمائي الدولي بشأن تدابير السياسات العامة التي تعالج على أفضل وجه المشاكل الإنمائية التي تعاني منها أفريقيا. وستربط نتيجة البحث ارتباطا وثيقا بتوفير الخدمات الاستشارية والتدريب وحلقات العمل والمحاضرات بغية تعزيز أنشطة بناء القدرات.

البرنامج الفرعي ٢

الاستثمار والمشاريع والتكنولوجيا

هدف المنظمة: ضمان المكاسب الإنمائية الناجمة عن تزايد تدفقات الاستثمار الدولي ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية والبلدان المارة اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وعن تزايد قدرة المشاريع المحلية في هذه البلدان على المنافسة دوليا.

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

(أ) عدد مقررٍ السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة الذين يبينون أنهم يملكون قدرة أفضل على مناقشة المسائل المتصلة بالاستثمار الدولي	(أ) زيادة القدرات على الصعيد الوطني لمناقشة مسائل الاستثمار الدولي وأبعادها الإنمائية
(ب) عدد التوصيات المتعلقة بالسياسات العامة التي تأخذها الدول الأعضاء بعين الاعتبار	(ب) تحقيق فهم أفضل للسياسات التي ستجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا وتستفيد منهما، والبعد الإنمائي للاتفاقات الدولية
(ج) نسبة البلدان التي تُبين أن ما يقدمه الأونكتاد من مشورة في مجال السياسات العامة ومن مساعدة تقنية أفادا في وضع السياسات الرامية إلى تعزيز قدرة مؤسساتها على المنافسة	(ج) تحسين الفرص أمام المشاريع في البلدان النامية والبلدان المارة اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لتعزيز قدرتها على المنافسة من خلال تعميق الصلات بين الشركات المحلية والأجنبية، وتحقيق فهم أفضل للمسائل الناشئة في معايير المحاسبة والإبلاغ، ومسؤولية الشركات، والشفافية، وسلامة الممارسات المتبعة في الشركات

الاستراتيجية

٩-١٠ تظطلع بتنفيذ هذا البرنامج الفرعي شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع. وستعمل الشعبة على تحقيق هدف البرنامج الفرعي بالسعي إلى تحقيق فهم أفضل للمسائل

وخيارات السياسات العامة في مجال الاستثمار الدولي وتنمية المشاريع ونقل التكنولوجيا. وسيواصل تعزيز دوره بوصفه المصدر الرئيسي للمعلومات والتحليلات الشاملة للاستثمار الدولي. وستركز الشعبة على البعد الإنمائي للاستثمار الدولي وتدفقات التكنولوجيا، والتفاعل بين العمليات العالمية ووضع السياسات الوطنية، والتكامل بين سياسات الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع. وستهدف الشعبة أيضا إلى تعزيز قدرة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، بناء على طلبها، على وضع السياسات المتكاملة وتنفيذها، والمشاركة في المناقشات المتصلة بالاستثمار الدولي، ودعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية لمواكبة التغيرات التكنولوجية والعلمية من خلال إجراء عمليات استعراض في مجالي العلم والتكنولوجيا، وتعزيز نقل التكنولوجيا والابتكار.

البرنامج الفرعي ٣

التجارة الدولية

هدف المنظمة: ضمان المكاسب الإنمائية من التجارة الدولية والنظام التجاري والمفاوضات التجارية في مجال السلع والخدمات، وتعزيز مساهمة قطاع السلع الأساسية في العملية الإنمائية من أجل الاندماج الفعال والمفيد للبلدان النامية والبلدان المارة اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي.

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) '١' زيادة مشاركة البلدان النامية في التجارة العالمية والنظام التجاري العالمي؛	(أ) تحقيق فهم أفضل لدى البلدان النامية وتحسين قدرتها في مجال تحليل السياسات والاستراتيجيات التجارية الملائمة وصياغتها وتنفيذها في التجارة الدولية والنظام التجاري الدولي والمفاوضات التجارية، وتحسين قدرتها على التصدي للتحديات التي تواجهها صادراتها في الوصول إلى الأسواق واستيفاء شروط دخولها
(ب) زيادة عدد المستخدمين المسجلين والمشاركين في نظام التحليلات والمعلومات التجارية، والحل العالمي للتجارة المتكاملة، ونموذج محاكاة سياسات التجارة الزراعية	(ب) تعزيز قاعدة التحليل والإحصاءات والمعلومات المتعلقة بصنع القرارات في مجالات التجارة والمجالات المتصلة بها على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية
(ج) عدد البلدان التي يحرز فيها تقدم كبير في مساهمة قطاع السلع الأساسية في التنمية	(ج) تعزيز قدرة البلدان النامية على إدماج إنتاج وتجارة السلع الأساسية في التنمية

- (د) تحسين قدرة البلدان النامية على تحديد مسائل المنافسة وحماية المستهلك ومعالجتها، وعلى التعامل بفعالية مع الممارسات التجارية التقييدية
- (د) عدد البلدان التي تبرز تقدما في وضع التشريعات المتعلقة بالمنافسة أو حماية المستهلك، وذلك تحديدا عن طريق وضع الصكوك القانونية أو اعتمادها أو تنقيحها، أو عن طريق التدابير الرامية إلى إعمالها
- (هـ) تعزيز قدرة البلدان النامية على السعي إلى تحقيق الأهداف في مجالي التجارة والسياسات التجارية وأهداف التنمية المستدامة، بشكل يجعلها تعزز بعضها البعض، في سياق النظام التجاري الدولي
- (هـ) عدد الإجراءات التي تتخذها البلدان النامية لتوفيق بين السياسة التجارية وبين أهداف التنمية المستدامة في المناقشات والمفاوضات الدولية أو عن طريق اتخاذ تدابير محددة في مجال السياسة العامة على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية

الاستراتيجية

١٠-١٠ تعهد مسؤولية تنفيذ هذا البرنامج الفرعي إلى شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية. وستعمل الشعبة على تحقيق هدفها عن طريق مساعدة البلدان النامية والبلدان المارة اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بناء على طلبها، على مواجهة التحديات وانتهاز الفرص المتاحة بالشكل الفعال، مما يؤدي إلى تدعيم مكاسبها من التجارة الدولية في السلع والخدمات ومن الأسواق الدولية للسلع الأساسية إلى أقصى حد. وستقوم الشعبة برصد وتحليل تطور النظام التجاري الدولي واتجاهات التجارة الدولية من منظور إنمائي، وستساعد البلدان على تنمية قدرتها على المشاركة مشاركة فعالة في المفاوضات التجارية ووضع السياسات والاستراتيجيات المناسبة، مع إيلاء اهتمام خاص لشواغل أقل البلدان نموا. وستوفر الشعبة منتدى للمناقشات المتعلقة بالسياسات العامة وبناء توافق الآراء بشأن المسائل الجوهرية والناشئة في التجارة الدولية، والسلع الأساسية، والتجارة في الخدمات والقطاعات الجديدة والدينامية في التجارة الدولية. وسيجري التركيز بصفة خاصة على التفاعل بين النظام التجاري المتعدد الأطراف والاتفاقات التجارية الإقليمية، والتجانس بين العمليات العالمية/الإقليمية والسياسات والاستراتيجيات الوطنية، وإعداد معايير للتنمية ودعم التعاون بين بلدان الجنوب، والأفضليات التجارية، والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وسترصد الشعبة التطورات التي تشهدها أسواق السلع الأساسية وستعطي أيضا دفعا جديدا للتعاون الدولي والشراكة في تنمية السلع الأساسية، والتنوع، والتمويل المرتبط بالسلع الأساسية، وإدارة المخاطر. كما أنها ستواصل عملها في القضايا الهامة من قبيل: التجارة والفقير؛ والتجارة ونوع الجنس؛ والتجارة والبيئة والتنمية؛ وسياسات المنافسة وحماية المستهلك؛ والتجارة والقضايا الأخرى المتعلقة بالعمولة. وسيجري الاضطلاع بأنشطة بناء

القدرات، من خلال حملة برامج منها البرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية التابع لمركز التجارة العالمية والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، والإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لأقل البلدان نمواً.

البرنامج الفرعي ٤

الهيكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة وتنمية الموارد البشرية

هدف المنظمة: تعزيز قدرة البلدان النامية والبلدان المارة اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على المنافسة في التجارة الدولية، عن طريق خدمات فعالة ومأمونة لدعم التجارة، وتحسين وزيادة الاستعانة بتكنولوجيا المعلومات وتنمية القدرات التدريبية.

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) زيادة عدد الإجراءات المحددة التي تتخذها البلدان النامية لزيادة فعالية النقل وتيسير التجارة	(أ) تحسين الجوانب السوقية لتجارة البلدان النامية من خلال جملة أمور من بينها زيادة فعالية النقل وتيسير التجارة والجمارك والأطر القانونية
(ب) زيادة عدد الإجراءات المحددة التي تتخذها البلدان النامية لمعالجة الآثار الاقتصادية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	(ب) زيادة وعي البلدان النامية وفهمها للخيارات المتعلقة بسياسات واستراتيجيات التطبيقات الاقتصادية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
(ج) النسبة المئوية لعدد المديرين الذين جرى تدريبهم ثم مارسوا التدريب بنجاح	(ج) تعزيز القدرة على تنمية الموارد البشرية في البلدان النامية في ميادين التجارة والاستثمار وخدمات دعم التجارة

الاستراتيجية

١٠-١١ يدخل هذا البرنامج الفرعي ضمن مسؤولية شعبة الهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة. وبلوغ الهدف المتوخى، ستسعى الشعبة إلى تعزيز فرص الحصول على المعلومات والمعارف وكذلك القدرة على استخدامها. وستركز بوجه خاص على خدمات دعم التجارة، بما في ذلك زيادة فعالية النقل، وتيسير التجارة والجمارك والأطر القانونية؛ والتطبيقات الاقتصادية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وتطوير قدرات المؤسسات التجارية والتدريبية. وستسعى إلى بلوغ الهدف من خلال (أ) الاضطلاع بأنشطة البحث والتحليل في الوقت المناسب وعلى أساس التطلع إلى المستقبل؛ (ب) وضع توصيات بشأن السياسات لرسم الاستراتيجيات الإنمائية المناسبة على المستويات الوطني والإقليمي، والدولي؛ (ج) تشجيع الحوار الهادف إلى بناء توافق الآراء؛ (د) تقديم المساعدة التقنية بناء على الطلب؛ (هـ) بناء قدرات المؤسسات التجارية ومؤسسات النقل والتدريب. وستنشر

التقارير والوثائق التي يجري إعدادها في إطار البرنامج الفرعي، على نطاق واسع بالاقتران مع تقديم الخدمات الاستشارية، والتدريب وتنظيم حلقات العمل على الصعيدين الوطني والدولي. وستستفيد حسب الاقتضاء من المعارف المكتسبة من خلال أنشطة التعاون التقني.

البرنامج الفرعي ٥

الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وما يتصل بذلك من المشاكل والتحديات الخاصة التي تواجهها بلدان المرور العابر النامية

هدف المنظمة: تشجيع إدماج أقل البلدان نمواً، على نحو تدريجي ومفيد، في الاقتصاد العالمي، وتيسير رفعها بسلاسة من قائمة أقل البلدان نمواً، والاستجابة للاحتياجات الخاصة للاقتصادات الصغيرة والضعيفة، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، وفقاً لبرنامج عمل ألماتي.

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

(أ) زيادة عدد ما توافق عليه وتوصي به أقل البلدان نمواً وشركاؤها الإنمائيون من إجراءات بشأن السياسات

(أ) زيادة الفهم التحليلي للاقتصاد العالمي في جانبه المتعلق بالمشاكل الإنمائية لأقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وما يتصل بذلك من المشاكل والتحديات الخاصة التي تواجهها بلدان النقل العابر النامية، وكذلك الاقتصادات الضعيفة هيكلية والاقتصادات الصغيرة والهشة والتوصل إلى توافق آراء في هذا الشأن

(ب) عدد البلدان التي تبذل جهوداً من أجل تعميم سياساتها وأولوياتها التجارية في صلب خططها الإنمائية الوطنية

(ب) دمج السياسات والأولويات التجارية على نحو أفضل في الخطط الإنمائية لأقل البلدان نمواً من خلال تنفيذ الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لأقل البلدان نمواً

(ج) حسن توقيت العمل التحليلي المنجز، وجودته وملاءمته بما في ذلك ما يتعلق بالتقرير السنوي عن أقل البلدان نمواً، كما يتبين من عدد حالات تبني أقل البلدان نمواً للتوصيات المتعلقة بالسياسات واعترافها بنتائج الأبحاث

(ج) زيادة الفهم التحليلي لمشاكل أقل البلدان نمواً، وإجراء بحوث وتحليل للسياسات لدعم أقل البلدان نمواً، بما في ذلك من خلال نشر التقرير السنوي عن أقل البلدان نمواً

- (د) زيادة تسخير التعاون الدولي لأغراض تحسين النقل العابر لصالح تجارة البلدان النامية غير الساحلية، في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان النقل العابر النامية
- (د) عدد البلدان النامية غير الساحلية التي تحرز تقدماً في تحسين اتفاقاتها بشأن النقل العابر ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، وغير ذلك من إجراءات تيسير التجارة
- (هـ) المساهمة في متابعة الاجتماع الدولي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في سنة ٢٠٠٥
- (هـ) إتمام المدخلات المتعلقة بهذه المتابعة في الوقت المناسب

الاستراتيجية

١٠-١٢ يدخل هذا البرنامج الفرعي ضمن مسؤولية البرنامج الخاص بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وبلوغ الهدف المذكور أعلاه، سيعزز البرنامج الخاص بالعمل على تسوية المشاكل الخاصة لأقل البلدان نمواً، والبلدان الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية؛ وما يتصل بذلك من المشاكل والتحديات الخاصة التي تواجهها بلدان المرور العابر النامية والاقتصادات الضعيفة هيكلية والصغيرة والهشة. وستركز الجهود في إطار البرنامج الفرعي على تحسين القدرات البشرية والمؤسسية في تلك البلدان من خلال إجراء البحوث وتحليل السياسات؛ وتقديم مقترحات بشأن السياسات اعتماداً على تلك التحليل؛ وتيسير مناقشة الهيئات الحكومية الدولية للقضايا المتصلة بأقل البلدان نمواً، بما في ذلك مركز أقل البلدان نمواً، ورفعها بسلسلة من قائمة تلك البلدان. وينبغي أيضاً مواصلة دراسة أسباب انخفاض نصيب أقل البلدان نمواً من التجارة الدولية، والصلات بين التجارة والنمو والحد من الفقر، بغرض التعرف على الحلول الطويلة الأمد لهذه المشاكل. ويجب القيام بهذا التحليل سنوياً من خلال التقرير عن أقل البلدان نمواً. وسيتركز عمل البرنامج الفرعي أيضاً على تقديم المساعدة التقنية وفقاً للاحتياجات المحددة لهذه البلدان؛ وتنسيق أنشطة التعاون التقني المناسبة التي يقوم بها الأونكتاد لصالح تلك البلدان والمشاركة في الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لأقل البلدان نمواً، وفي البرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية التابع لمركز التجارة الدولي والأونكتاد والمنظمة العالمية للتجارة. وسيساهم بذلك في برامج العمل العالمية الثلاثة الخاصة بهذه البلدان وهي برنامج عمل بروكسل للتعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً. وبرنامج عمل ألماني: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، وبرنامج

عمل بربادوس للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية بما في ذلك نتيجة استعراضه في الاجتماع الدولي الذي سيعقد في موريشيوس.

البرنامج الفرعي ٦

الجوانب التشغيلية لتشجيع التجارة وتنمية الصادرات

هدف المنظمة: تمكين البلدان النامية والبلدان المارة اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من استغلال جميع طاقاتها من أجل تنمية الصادرات وتحسين عمليات الاستيراد.

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
<p>١' زيادة عدد الشبكات القطرية المنشأة والمدعومة في إطار شبكة التجارة العالمية وبرامج مركز التجارة الدولية المتصلة بذلك</p> <p>٢' زيادة عدد أنشطة فرادى شبكات الدعوة</p>	<p>(أ) إنشاء نواة وطنية من الخبراء في مسائل النظم التجارية المتعددة الأطراف التي تتطلب فهم حقيقة الأسواق والمنتجات وإمكاناتها فهما جيدا</p>
<p>١' زيادة عدد استراتيجيات تنمية التجارة التي يتم وضعها (على المستويين الوطني والقطاعي)، من خلال التعاون مع مركز التجارة الدولية، والتي يجري تنفيذها</p> <p>٢' زيادة عدد البلدان المشمولة بالمساعدة المستعينة بالوسائل الإلكترونية في استراتيجياتها في مجال التصدير</p>	<p>(ب) استراتيجيات تنمية التجارة التي تراعي قدرات العرض وتراعي الطلب على المستوى الدولي والممارسات التجارية</p>
<p>١' زيادة عدد مؤسسات دعم التجارة المشاركة في الأنشطة المضطلع بها في إطار مركز التجارة الدولية</p> <p>٢' زيادة عدد المؤسسات التي تطبق أدوات الدعم التي يضعها مركز التجارة الدولية</p>	<p>(ج) تعزيز مؤسسات دعم التجارة في الجانب المتعلق بتزويد المجتمع التجاري بخدمات تتسم بالكفاءة؛</p>
<p>١' زيادة عدد المؤسسات المشاركة في الاجتماعات التي يعقدها مركز التجارة الدولية بين البائعين والمشتريين والمشاركة في أنشطة الجمع بين البائعين والمشتريين</p>	<p>(د) تحسين الأداء التجاري في قطاعات مختارة من المنتجات والخدمات</p>

٢' زيادة عدد المشاركين في خدمات شبكات التصدير

٣' زيادة عدد البلدان التي لها شركاء يستعينون بها. يضعه مركز التجارة الدولية من أدوات لتحليل الأسواق الاستراتيجية

(هـ) تعزيز روح المبادرة في تنظيم المشاريع (هـ) زيادة رابطات المؤسسات التي تطبق أدوات الدعم بالمؤسسات والقدرة على التنافس التي يضعها مركز التجارة الدولية

الاستراتيجية

١٠-١٣ مركز التجارة الدولية هو الجهة المسؤولة عن الجانب الفني لتنفيذ هذا البرنامج الفرعي. وستركز الاستراتيجية على استحداث قدرات وطنية لتحديد الفرص الجديدة في تجارة السلع والخدمات، ومعالجة انعكاسات نظام التجارة المتعدد الأطراف على الأعمال التجارية، وذلك بربط القدرات الوطنية بمنتجات وأسواق محددة. وستشمل الاستراتيجية أنشطة في المجالات الفنية التالية: (أ) إنشاء مؤسسات لتشجيع التجارة وخدمات دعمها المتخصصة؛ (ب) تطوير قدرات التدريب في مجال التصدير؛ (ج) بناء القدرات في إدارة عمليات الشراء والإمداد الدولية؛ (د) إجراء البحوث المتعلقة باستراتيجيات الأسواق وعملياتها؛ (هـ) تنمية منتجات وأسواق في قطاعات محددة؛ (و) إدارة المعلومات التجارية؛ و (ز) تشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين القدرة التنافسية في مجال التجارة؛ (ح) تنسيق التعاون التقني، وخاصة فيما يتعلق بتقييم الاحتياجات وتصميم البرامج والمشاريع.

١٠-١٤ وسيقوم مركز التجارة الدولية في سعيه إلى بلوغ أهدافه بما يلي: (أ) إنشاء شبكات وطنية من الخبراء في مجال التجارة وتعزيز هذه الشبكات من أجل زيادة الوعي وتنمية القدرة على فهم التغييرات المستجدة على نظام التجارة المتعدد الأطراف والاستجابة لها؛ (ب) إتاحة منبر لمناقشة الخبرات وأفضل الممارسات الوطنية المتبعة لإيجاد حلول في مجال الأعمال التجارية للمشاكل المتصلة بالتجارة، وتيسير تبادل أفضل هذه الخبرات والممارسات؛ (ج) تعزيز الدعوة في مجال الأعمال التجارية وتوفير منشورات ومواد تدريبية وتنظيم دورات دراسية وتقديم مساعدة مباشرة فيما يتصل بالآثار المترتبة على الاتفاقات المبرمة في إطار منظمة التجارة العالمية في مجال الأعمال التجارية؛ (د) استحداث واستخدام أدوات لإجراء الدراسات الاستقصائية بشأن إمكانات التصدير الوطنية والبحوث المتعلقة بالأسواق الاستراتيجية؛ (هـ) تنفيذ استراتيجية "لشبكات المنتجات" تشمل التطوير القائم على

المشاركة لمنتجات المساعدة التقنية العامة وتكييفها وفقا للطلب، ونشرها عن طريق شبكة من المؤسسات الشريكة؛ (و) الجمع بين المعلومات المتعلقة بالسوق والتدريب وخدمات المشورة والاتصالات التجارية من أجل التشجيع على تصدير منتجات وخدمات محددة، مع التركيز بوجه خاص على التجارة بين بلدان الجنوب والحد من الفقر؛ (ز) مساعدة المؤسسات الوطنية في تقديم خدمات المشورة إلى المؤسسات في مجال المعلومات المتصلة بالتجارة، وتخطيط التصدير وتحديد الزبائن وإدارة سلسلات العرض وتطوير المنتجات وتكييفها لتلائم البيئة، والتسويق والتسعير والتعاقد والتوزيع.

١٠-١٥. ويضطلع مركز التجارة الدولية بأنشطته في مجال التعاون التقني بالتنسيق مع هيئتيه الأم وهما الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، يتعاون المركز مع شبكة من الوكالات المتعددة الأطراف الأخرى منها صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، واللجان الاقتصادية الإقليمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية والوكالة الحكومية الدولية للبلدان الناطقة باللغة الفرنسية وأمانة الكمنولث، والمفوضية الأوروبية لأول مرة في عام ٢٠٠٤. ويزداد أيضا التعاون المباشر على المستويين الثنائي، والمتعدد الأطراف، ولا سيما مع البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وذلك في مجال تصميم وتنفيذ الأنشطة الميدانية. وتشكل الشراكة مع القطاع الخاص أولوية من أولويات المركز الذي يتعاون على نحو وثيق مع رابطات القطاع الخاص مثل الرابطة العالمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الولايات التشريعية

تنطبق الولايات الواردة أدناه على البرامج الفرعية من ١ إلى ٥:

خطة العمل التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته العاشرة المعقودة في ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠	TD/386
إعلان بانكوك؛ الحوار العالمي والمشاركة الدينامية؛ الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته العاشرة المعقودة في شباط/فبراير ٢٠٠٠	TD/387
الجزء الأول: الأونكتاد الحادي عشر	TD/412
الجزء الثاني: توافق آراء ساوبالو	

خطة عمل مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات	WSIS-03/Geneva/Doc/5-E
الإعلان الوزاري الصادر عن منظمة التجارة العالمية في اجتماع الدوحة	A/C.2/56/7، المرفق
قرارات الجمعية العامة	
إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية	٢/٥٥
العقد الدولي للتجارة والتنمية	١٨٢/٥٥
برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا	٢٧٩/٥٥
المؤتمر الدولي لتمويل التنمية	٢١٠/٥٦
تعزيز التعاون الدولي من أجل إيجاد حل دائم لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية	٢٤٠/٥٧
مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة	٢٥٣/٥٧
تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات	٣٠٠/٥٧
الحق في التنمية	١٧٢/٥٨
التجارة الدولية والتنمية	١٩٧/٥٨
تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية	٢٠٠/٥٨
برنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية	٢٠١/٥٨
النظام المالي الدولي والتنمية	٢٠٢/٥٨
أزمة الديون الخارجية والتنمية	٢٠٣/٥٨
السلع الأساسية	٢٠٤/٥٨
مواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية	٢١٣/٥٨
التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية	٢٢٠/٥٨

تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)	٢٢٢/٥٨
دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل	٢٢٥/٥٨
مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا	٢٢٨/٥٨
متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية	٢٣٠/٥٨
الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي	٢٣٣/٥٨

البرنامج الفرعي ٦

الجوانب التشغيلية لتشجيع التجارة وتنمية الصادرات

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي

برامج الأمم المتحدة لتشجيع التصدير (د - ٥٥) ١٨١٩